

مقرر
دراسات نقدية 3
الأسبوع 2

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث





المستودع الرقمي لجامعة 08 ماي 1945 - قالمة (الجزائر) 2023م

أطروحة دكتوراة بعنوان

"تأثير تطور منظومة حقوق الإنسان على قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"

د. خليل الله فليغه

DOI: <https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/14251>

المقدمة

تُعد منهجية البحث العلمي أحد المرتكزات الأساسية في أي دراسة أكاديمية، إذ تحدد المسار الذي يسلكه الباحث لتحقيق أهدافه والإجابة عن إشكاليته. تكتسب هذه الأهمية مزيدًا من الوزن حين تكون الدراسة في ميدان القانون، لا سيما إذا تناولت موضوعًا مركّبًا يجمع بين القانون الوطني والتشريعات الدولية، كما هو الحال في أطروحة الدكتوراه المعنونة بـ "تأثير تطور منظومة حقوق الإنسان على قانون الإجراءات الجزائية الجزائري". تهدف هذه المهمة إلى تقديم تحليل موسّع وتقييم نقدي للمنهجية البحثية المعتمدة في هذه الأطروحة، من خلال استعراض نوع المنهج المستخدم، ومدى ملاءمته لموضوع الدراسة، وتحديد نقاط القوة والقصور في تطبيقه، وذلك بمنظور علمي يعكس مستوى الدراسات العليا، ويراعي طبيعة البحث القانوني المعاصر.

المنهجية البحثية

أولاً: تحديد المنهجية المستخدمة كما وردت في الدراسة

المنهج التحليلي - المنهج المقارن

وقد استند في ذلك إلى تحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية، إضافة إلى المقارنة بين القانون الجزائري وغيره من الأنظمة القانونية ذات الصلة بحقوق الإنسان والإجراءات الجزائية.

ثانيًا: تحليل المنهج التحليلي

- المنهج التحليلي في الدراسات القانونية يتطلب قدرة على قراءة النصوص القانونية وربطها بالسياق العملي والواقعي، لا سيما عندما يكون الموضوع على تماسٍ مع منظومة حقوق الإنسان ذات الطابع الدولي.
- الباحث نجح في استخدام هذا المنهج في استعراض وتحليل:
 - تطور مفاهيم حقوق الإنسان دوليًا.
 - نقاط الالتقاء والتأثير بين المعايير الدولية وقانون الإجراءات الجزائية في الجزائر.
- أبرز الباحث من خلال التحليل كيف أن التنظيم الدولي لحقوق الإنسان أصبح يُلقى بظلاله على التشريعات الإجرائية الوطنية، خاصة في الجوانب المتعلقة بحقوق المتهم وضمانات المحاكمة العادلة.
- التحليل في بعض المواضع جاء غنيًا ومتماسكًا، حيث استند إلى النصوص القانونية الصريحة، وأرفقها بقراءات متعمقة (مثلًا: أثر الاتفاقيات الدولية على مبدأ قرينة البراءة، أو الحق في الدفاع).
- التحليل افتقر أحيانًا إلى قراءة نقدية لتطبيق تلك النصوص على أرض الواقع الجزائري، أي لم يناقش دائمًا مدى فعالية تلك النصوص في التطبيق العملي أو ما إذا كانت هناك فجوة بين القانون والممارسة.
- كما لم يستخدم الباحث أدوات تحليل إضافية (مثل تحليل الأحكام القضائية، أو البيانات الإحصائية إن وجدت) لتعزيز حججه.

ثالثاً: تحليل المنهج المقارن

- المنهج المقارن يُعد اختياراً موفقاً في هذه الدراسة، نظراً لأن موضوع حقوق الإنسان والإجراءات الجزائية يرتبط عضوياً بالتجارب الدولية والتشريعات المقارنة.
- الباحث أشار إلى بعض الأنظمة القانونية الأخرى في مواضع محددة، وخاصة عند الحديث عن التأثيرات الآتية من الاتفاقيات الدولية (كالعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية) والآليات القضائية مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
- المقارنة مكّنت الباحث من كشف بعض أوجه التفاوت بين ما يقرّه القانون الجزائري وما تذهب إليه المنظمات الحقوقية الدولية.
- المقارنة ظلت محدودة من حيث العمق، إذ لم تشمل نماذج متعددة أو تحليلاً تفصيلياً لتجربة دول بعينها يمكن الاستفادة منها.
- لم يوضح الباحث المعايير التي اختار على أساسها النماذج المقارنة، وهل كانت مبنية على قرب التجربة (مثل فرنسا) أو التزام حقوق أعلى (مثل دول الشمال الأوروبي) أو مجرد توافق نظري؟
- افتقدت المقارنة إلى الجوانب التطبيقية، مثل: كيف عالجت دولة معينة تعارضاً بين قانونها الداخلي ومعايير حقوق الإنسان الدولية؟ وهل كان لذلك صدى على قضائها الداخلي؟ هذه الأسئلة لم يتعرض لها الباحث بوضوح.

رابعًا: مدى فعالية توظيف المنهجية لتحقيق أهداف الدراسة

- من خلال مراجعة الأهداف والاشكالية، يتضح أن الباحث أراد الوقوف على حدود تأثير المنظمات الحقوقية الدولية على قانون الإجراءات الجزائية الجزائي، وهي إشكالية معاصرة وشائكة.
- المنهج المستخدم (تحليلي + مقارنة) مناسب نظريًا لهذا النوع من الموضوعات، لكن توظيفه جاء متفاوتًا:
 - في بعض الفصول، بدا المنهج التحليلي نشطًا ومتفاعلاً مع النصوص القانونية.
 - وفي فصول أخرى، اتخذ طابعًا وصفيًا أكثر منه تحليليًا، ولم يواكب الطموح النقدي الذي تفرضه طبيعة الإشكالية.
- استخدام المنهج المقارن أضاف بعدًا جيدًا، لكنه لم يُستثمر بصورة متكاملة، لا من حيث تعدد النماذج المقارنة ولا من حيث استحضار التجربة العملية لتلك النماذج.

خامسًا: ملاحظات عامة على المنهجية من زاوية نقد و اقعي

- اختيار المنهجية كان سليمًا من الناحية النظرية، لكنّ الباحث كان بحاجة إلى دعمها بأدوات أكثر فاعلية، مثل:

- تحليل قضايا واقعية أو تطبيقات قضائية داخل الجزائر.
- استعراض حالات لقرارات صدرت من لجان حقوق الإنسان أو الهيئات القضائية الدولية وتبيان أثرها على التشريع أو الممارسة.
- كان يمكن للباحث أن يدمج بعض الأدوات المساندة، كإجراء تحليل لنصوص الاتفاقيات الدولية ومقارنتها بنّداً بنّداً مع التشريعات الوطنية.
- أيضًا، غابت عن المنهجية إشارات إلى منهج التفسير القانوني أو الفقهي، والذي كان سيكون مفيدًا في تحليل النصوص التي تحتمل تأويلات متعددة.

الخلاصة

- اعتمدت الدراسة على منهجين مناسبين لطبيعتها، لكن توظيفهما لم يكن على درجة متساوية من العمق والفعالية.
- المنهج التحليلي خدم الطرح النظري ووفّر إطارًا مفاهيميًا جيدًا، لكن الجانب المقارن بقي محدودًا في العمق والامتداد.
- كما أن افتقار الدراسة للأمثلة التطبيقية والقراءات القضائية قلل من قوة المنهجية في الوصول إلى نتائج عملية ومؤثرة.



Thank You